دمج القطاع غير الرسمي وعجز الموازنة العامة في مصر
Integration of the informal sector and the general budget deficit in Egypt

يارا عبد الناصر عواد حسن
باحث ماجيستير بكلية تجارة و ادارة اعمال – قسم الاقتصاد و التجارة الخارجية-جامعة حلوان

تحت اشراف

أ.د/إيمان حسن علي
أستاذ الاقتصاد بكلية تجارة وادارة اعمال بجامعة حلوان

د/رشا محمد العقاد
مدرس الاقتصاد بكلية تجارة وادارة اعمال بجامعة حلوان

ملخص الدراسة

تستهدف الدراسة معرفة دور القطاع غير الرسمي في ظل تصاعد دور الاقتصاد غير الرسمي في الخطة الاقتصادية للدولة حيث يعتبر القطاع غير الرسمي وسيلة للتهرب من الأعباء الضريبية والاجتماعية التي تعاني منها الدولة والتحرر من القيود الرسمية المفروضة عليها، وقد اتسع دوره بشكل كبير نتيجة تدهور معدلات النمو الاقتصادي وتحول بعض أنشطتها الرسمية عن مساراتها المعروفة نحو مسارات غير رسمية وتعد أنشطة القطاع غير الرسمي أحد تلك المسارات التي لا تستطيع الدولة حصرها، وبالتالي لا تشكل مصدرًا من مصادر الإيرادات الضريبية.

اعتمدت الدراسة على المنهجين الاستقرائي والتحليلي، فمن ناحية المنهج الأول سيتم التطرق لمفاهيم القطاع غير الرسمي وسماته، أما المنهج الثاني سنتناول فيه حجم القطاع غير الرسمي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك آثاره على عجز الموازنة العامة في مصر، وقد توصلت الدراسة إلى تأثير القطاع غير الرسمي بدرجة كبيرة على الموازنة العامة في مصر بما في ذلك من تقليص الإيرادات المالية للحكومة وزيادة العجز في الميزانية، كما أنه يجب دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي لمواجهة تحديات تحقيق التوازن المالي والارتقاء بالوضع الاقتصادي في مصر.

الكلمات المفتاحية: القطاع غير الرسمي، الموازنة العامة.

Abstract:

The study aims to learn about the role of the informal sector in the escalation of the role of the informal economy in the State's economic agenda. The informal sector is seen as a means of evading the State's fiscal and social burdens and freedom from official restrictions. Its role has expanded considerably as a result of deteriorating economic growth rates and the diversion of some of its official activities from their known paths to informal ones. Informal sector activities are one of those paths that the State cannot limit and therefore do not constitute a source of tax revenues.

The study was based on the inductive and analytical methodologies. In terms of the first approach, the concepts and features of the informal sector will be addressed. The second curriculum will deal with the size of the informal sector and its share of GDP, as well as its effects on Egypt's general budget deficit. The study found that the informal sector had a significant impact on Egypt's public budget, including from reducing the Government's fiscal revenues and increasing the budget deficit, the informal sector must be integrated into the formal sector to meet the challenges of achieving fiscal balance and improving Egypt's economic situation.

Keywords: Informal sector, General budget

مقدمة:

يعد دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي أحد الموضوعات الحيوية ذات الجوانب المتعددة، حيث تتعدد مزايا دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي وفي مقدمتها أنه وسيلة لزيادة موارد الدولة المالية، وتوفير المزيد من فرص استفادة المؤسسات من مزايا القطاع الرسمي كالحصول على خدمات البنية الرئيسية التي توفرها الدولة للمؤسسات الرسمية، فضلًا عن خفض معدلات الفقر وزيادة معدلات النمو وذلك بالاعتماد على وجود علاقة إيجابية بين تطبيق النمو والقوانين، وبين النمو وانخفاض معدلات الفقر.

تعاني الدول النامية من ازدياد حجم وتوسع القطاع غير الرسمي حيث تشير بعض التقارير إلي أن حجم القطاع غير الرسمي في الدول النامية نسبة مرتفعة تتراوح بين 30-70% من إجمالي الناتج المحلي لتلك الدول، مما يعني أن نسبة كبيرة من الأنشطة غير الرسمية في الدول النامية يتم تشغيلها بمستوي أقل من المستوي الأمثل للتشغيل وبتكلفة مرتفعة، كما تتصف معظم معدلات الإنتاج وجودة المنتج بالانخفاض وذلك لعدم قدرتها علي الاستفادة من الخدمات التمويلية وغير التمويلية المقدمة للقطاع الرسمي وبقاء تلك المنشآت داخل الإطار غير القانوني عائقا امام نموها الاقتصادي.

ويضاف إلى ذلك الصعوبات التي يواجهها القطاع غير رسمي منها التهرب الضريبي الذي قد يؤدي إلى التأثير بشكل سلبي على الموازنة العامة للدولة وبالتالي الانعكاس بالسلب على النمو والاستثمار، بالإضافة إلى زيادة ظاهرة الحلقة المفرغة عن طريق فرض الكثير من الضرائب والرسوم من أجل تعويض نقص الحيلة الضريبي والتي تؤدى إلى مزيد من هروب العمالة إلى القطاع غير الرسمي، وكذلك الأخطار المتعلقة بتدني جودة السلع المتوفرة وعدم ملاءمتها معايير الصحة والسلامة.

ويمثل تزايد حجم القطاع غير الرسمي مشكلة كبيرة للاقتصاد المصري، وذلك على الرغم من أهميته الاجتماعية في خلق فرص عمل فورية، وأيضًا خلق ديناميكية خاصة بانخفاض النمو والقدرة الإنتاجية الضعيفة من ناحية القدرات التقنية والتمويل حيث يتسبب في انخفاض الحصيلة الضريبية التي تعتبر مصدر أساسي لتمويل ميزانية الدولة وغياب التغطية الاجتماعية، الأمر الذي ينعكس على سوق العمل بمصر.

الدراسات السابقة:

أولًا: الدراسات العربية:

1- دراسة حسين عبد المطلب الأسرج، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، 2010م.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أوضاع القطاع غير الرسمي في مصر والمعوقات التي تواجه الدولة في تحويله الى القطاع الرسمي من خلال تحليل واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار الاقتصاد غير الرسمي ومزايا دمج الاقتصاد غير الرسمي في القطاع الرسمي، ودراسة الإجراءات اللازمة لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي في مصر.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن القطاع غير الرسمي يتسبب في تقدير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات بصورة خاطئة كالبطالة والدخل القومي، والخسارة التي تتحملها الدولة على إثر انخفاض الحصيلة الضريبية بسبب التهرب الضريبي مما يؤثر على قدرة الدولة على توفير السلع والخدمات.

2- دراسة محمود عبد الحافظ محمد، الاقتصاد غير الرسمي في مصر الواقع وأهمية إدماج أنشطته المشروعة في النشاط الرسمي، 2014م.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع القطاع غير الرسمي في مصر من خلال تحليل تطوره والتعرف على خصائصه وأسباب انتشاره وآثاره على الاقتصاد المصري حيث يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك على الرغم من الضغوط المختلفة التي تتعرض لها المشروعات في إطاره، وذلك على النقيض من القطاع الرسمي الذي يساعد صغار الملاك على زيادة دخولهم والاستفادة من المزايا الحكومية التي تقدمها الحكومة لدعم المشروعات الناشئة.

توصلت الدراسة إلى أن القطاع غير الرسمي يرتبط بصورة وثيقة بالبطالة لكل من الذكور والإناث إذ كلما زادت معدلات البطالة زاد انتشار القطاع غير الرسمي، وذلك على النقيض من معدل التضخم الذي يرتبط بصورة عكسية مع القطاع غير الرسمي،

وعلى الرغم من اختلاف درجة مساهمة بيئة الأعمال في ادماج القطاع غير الرسمي من دولة لأخرى إلا أنها قد اتفقت على ضرورة ترسيخ النمو الشامل وتسهيل الإجراءات الضريبية والارتقاء بإمكانات العمال وذلك بهدف استقطابهم من جانب القطاع الرسمي، فضلًا عن ضرورة دعم الجهود الحكومية المبذولة لدعم المشروعات الصغيرة وذلك من خلال مجموعة من الإصلاحات التي تدفع نحو التعامل مع القطاع الرسمي.

3- دراسة هدى الأمير محمد درويش، دور الممارسات والأفكار التخطيطية الحديثة في دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي في مصر، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الممارسات والأفكار التخطيطية الحديثة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي والتي يمكن أن تكون مخرجًا لبدايات الحلول المتصلة بتنمية الاقتصاد غير الرسمي وتحقيق التنمية المستدامة ولاسيما في ظل الضغوط الاقتصادية التي تشهدها الحكومة المصرية وتدفعها نحو اتخاذ التدابير اللازمة لدمج أنشطة القطاع غير الرسمي في القطاعات الرسمية المختلفة.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إعادة هيكلة عملية التخطيط والتطوير من خلال إشراك السكان في تصميم مجتمعاتهم بما في ذلك تنظيم كافة الإصلاحات والتدخلات غير المخططة التي ظهرت في العديد من المجتمعات، ذلك بجانب تقليص الضغوط المتصلة بتكاليف تمكين السكان من المشاركة في بناء أسواقهم التجارية، كما أن أغلب الجهود المبذولة لدمج القطاع غير الرسمي قد اقتصر تركيزها على الإجراءات التنظيمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، وذلك دون اعتبار الإجراءات العمرانية والتخطيطية التي تمثل انعكاسًا للتنمية الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية القائمة في المجتمع.

4- **دراسة أحمد سعيد كرم البكل، أثر الاقتصاد غير الرسمي على عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2009-2019م)، 2022م.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير الاقتصاد غير الرسمي على زيادة عجز الموازنة العامة للاقتصاد المصري من خلال تقدير حجم القطاع غير الرسمي والنسبة

التي يشكلها من الناتج المحلي الإجمالي بما في ذلك من تأثيره على الإيرادات والنفقات العامة وبالتالي التسبب في عجز الموازنة العامة في مصر.

وتوصلت الدراسة إلى أن اتساع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي قد تتسبب في اتباع سياسات اقتصادية غير مناسبة للبيانات المتاحة وذلك يعود إلى القوى العاملة التي تعمل بالاقتصاد غير الرسمي ولكنها مسجلة باعتبارها حالة بطالة، ومن ثم تتجه الدولة لانتهاج سياسات توسعية بهدف احتواء انتشار البطالة مما يؤدي إلى زيادة التضخم، كما أن الفترة من 2011-2014م قد شهدت نموًا ملحوظًا في حجم الاقتصاد غير الرسمي بسبب عدة عوامل أبرزها اتاحة المجال أمام القطاع الخاص للاستيراد وتنشيط العملة الأجنبية.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

1-Vulsat Us, Integrating the Informal Sector into the Formal Economy: Some Policy Implications, 2006

قامت هذه الدراسة بتحليل تجارب الدول في دمج القطاع غير الرسمي حيث يرى بعض العلماء أن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية تمثل تهديدًا لاقتصاد الدولة، بينما يرى البعض الآخر انها قد تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من هذا التباين إلا أنها اتفقت بصدد ضرورة تعزيز القطاع غير الرسمي لما له من أهمية فيما يتعلق بالفقر والبطالة، كما أظهرت تجارب الدول السابقة أن مخططات دمج القطاع غير الرسمي ليست مضمونة من جانب القطاعات المنظمة وذلك نظرًا للفوائد المتصلة بالإجراءات الرسمية والتي تساهم في تعزيز تطوير الأنشطة غير الرسمية والأطراف المعنية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن دمج مؤسسات القطاع غير الرسمي يتطلب تغييرًا جذريًا في سلوك منظمي المشروعات في القطاع غير الرسمي وذلك على الرغم من أن هذه الشركات تعمل بصورة مرنة إذ أنها غير مستعدة ثقافيًا للإنتاج بالأسواق الصعبة وذلك لأن محاكاة العمل في القطاع غير الرسمي يستلزم ضرورة النجاح في ممارسة الأعمال التجارية بأي وسيلة.

2-Bojan Nastav, Small Businesses and the Shadow Economy, 2008.

قامت هذه الدراسة بتحليل واقع الشركات الصغيرة والاقتصاد الخفي حيث انتقلت من اقتصاد مخطط مركزيًا إلى اقتصاد السوق في ظل زيادة الضوابط التنظيمية وخصخصة البيئة والتي أتاحت فرصًا جديدة للأنشطة التجارية الجديدة وريادة الأعمال بما في ذلك من مصادر الدخل والتشريعات الصارمة والضرائب المرتفعة.

وتوصلت الدراسة إلى أن المشروعات التجارية الصغيرة تعتمد على الاقتصاد الخفي نظرًا لمرونتها وقدرتها على مواجهة الزيادة المستمرة، كما أن هناك مجموعة من العقبات الرئيسية التي تعيق عملية تطورها وفي مقدمتها الأعباء الضريبية والبيروقراطية، فضلًا عن انخفاض تكلفة الفرصة البديلة وانتشار الفساد.

3-Taha Kassem, Formalizing the informal economy: A required state regulatory and institutional approach: Egypt as a Case Study, 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الأسباب التي أدت إلى زيادة حجم القطاع غير الرسمي ولاسيما أن الطابع غير الرسمي قد شكل تحديًا لمصر كدولة نامية ولا تقتصر الآثار السلبية التي يفرزها القطاع غير الرسمي على الأفراد والأسر التي تعمل في إطاره فحسب، وإنما تمتد لتشمل الاقتصاد المصري كله، وبالتالي لابد من اتباع النظام التكاملي كوسيلة للتصدي لانتشار القطاع غير الرسمي والارتقاء بالوضع الاقتصادي. توصلت هذه الدراسة إلى أن انتشار القطاع غير الرسمي في مصر يعود لعوامل مختلفة لم تقتصر على المؤسسات غير الرسمية والطابع غير الرسمي وإنما تتمثل في عوامل أخرى كالإجراءات القانونية التي تيسر إنشاء الهيئات الرسمية وتراجع دول الدولة في طرح وظائف جديدة في هذا الصدد وما يصاحب ذلك من زيادة البطالة وتصاعد مستوى الهجرة الريفية إلى المناطق الحضرية وشيوع الفقر، وهي العوامل التي تتسبب في زيادة القطاع غير الرسمي في مصر.

4-Rehab El-Gebaly, The Informal Economy and Strategies of its Integration within The Formal Economy in light of the Requirements of Sustainable Development: an applied comparative study, 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تناول أهمية الاقتصاد غير الرسمي في تنمية الاقتصاد غير الرسمي بما يساعد على دفع عملية التنمية الاقتصادية المستدامة ولاسيما أنه يمثل نسبة مرتفعة ما بين 30-70% من إجمالي الناتج القومي في الدول النامية مما يعني أن معظم الأنشطة الاقتصادية تعمل في ظل كفاءة أقل من المعايير المنشودة، ذلك بجانب توضيح أبرز الجوانب الإيجابية والسلبية المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي ومدى مساهمته في تطوير الأوضاع الاقتصادية القائمة.

توصلت الدراسة إلى أن إرساء التشريعات والقوانين يمكن أن يساعد في عملية دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بصورة صحيحة وذلك في وضع استراتيجيات تنموية تعمل على تحقيق معدلات نمو مرتفعة على أن تكون نسبتها أعلى من نسبة زيادة السكان مما يساهم في إعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق التنمية المستدامة.

و نستنتج من خلال تحليل الدراسات السابقة وجود مشكلة القطاع غير الرسمي و التأكيد علي اهمية دمج هذا القطاع.

إشكالية الدراسة:

تتبلور إشكالية الدراسة في محاولة الإجابة على **السؤال الآتي:**

ما تأثير دمج القطاع غير الرسمي على عجز الموازنة العامة في مصر؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي ينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية، **هي**:

1- ما هو الاقتصاد غير الرسمي؟
2- ما هي أسباب اتساع نطاق القطاع غير الرسمي؟
3- إلى أي مدى يؤثر القطاع غير الرسمي على الموازنة العامة للدولة؟
4- إلى أي مدى يؤثر القطاع غير الرسمي على الإيرادات العامة للدولة؟

أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية:** تتمثل أهمية الدراسة في تحليل القطاع غير الرسمي ولاسيما في ظل تزايد هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة حيث تعتبر مسألة تحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي احدى المسائل الحيوية التي تمثل محل اهتمام كبير من جانب الحكومات نظرًا لمنافعها على الاقتصاد القومي حيث تستهدف الإجراءات المقترحة في هذا الصدد توسيع القاعدة الضريبية ومن ثم زيادة قدرة الدولة على تمويل الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية ومشاريع البنية التحتية.
- **الأهمية العملية:** تتمثل في توضيح الرؤية لصناع القرار فيما يتعلق بالدور المحوري الذي يلعبه القطاع غير الرسمي من خلال دراسة المزايا التي يفرزها دمج القطاع غير الرسمي في الدولة بما في ذلك من مساعدة صغار الملاك على زيادة دخولهم والاستفادة من الدعم الذي تقدمه الحكومة للمشروعات الصغيرة، فضلًا عن تحررها من الضغوط التي تتعرض لها في القطاع غير الرسمي.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة معرفة مدى تأثير القطاع غير الرسمي على الموازنة العامة في مصر، وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف، **هي:**

1- توضيح الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية للاقتصاد غير الرسمي على أبعاد عملية التنمية الشاملة.
2- تحليل خصائص الاقتصاد غير الرسمي بما في ذلك من إبراز مدى الثروة المادية الكامنة فيه.
3- دراسة العوامل التي تؤدي إلى اتساع نطاقه حتى يتم الوصول إلى السياسات التي تعمل على دمج أنشطته في القطاع الرسمي.

فرضية الدراسة:

بناءا علي مشكلة الدراسة تم وضع فرضية رئيسية وهي: يؤثر دمج القطاع غير الرسمي تأثيرا طرديا علي خفض عجز الموازنة العامة.

منهجية الدراسة:

يتم الاعتماد في هذه الدراسة على الاسلوب الوصفي التحليلي بهدف تحليل كافة جوانب الموضوع، وتناول أهم الأفكار المتصلة بالاقتصاد غير الرسمي في مصر للتوصل إلى أسبابه وأنواعه.

وكذلك الاسلوب الكمي لتحليل آثار الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي في مصر وتوضيح آليات ومزايا التحول للاقتصاد الرسمي.

يتم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور، وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول: مفهوم و سمات القطاع غير الرسمي.
المحور الثاني: اثار القطاع غير الرسمي في مصر.
المحور الثالث: اثر القطاع غير الرسمي علي الموازنة العامة في مصر.
المحور الرابع: جهود الحكومة لدمج القطاع غير الرسمي.

المحور الأول: مفهوم وسمات القطاع غير الرسمي:

يعتبر مفهوم القطاع غير الرسمي من أبرز المفاهيم التي يتبناها الباحثين في الآونة الأخيرة لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال سماته التي يمتلكها والتي تساعد الدولة على مواجهة التحديات الاقتصادية.

أولًا: مفهوم القطاع غير الرسمي:

عرفت منظمة الأمم المتحدة القطاع غير الرسمي على أنه القطاع الذي يضم وحدات الإنتاج التي تعمل على نطاق صغير ومستوي بسيط من التنظيم، مع عدم وجود تقسيم يذكر بين العمالة ورأس المال كعوامل إنتاج، وهدفه الأساسي هو توليد الدخل والعمالة للأشخاص المهتمين.

كما تم تعريفه بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يتم تسجيلهاضمن حسابات الناتج القومي إما لتعمد إخفاءها تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن

هـذه الأنشـطة، أو بسـبب هـذه الأنشـطة المولـدة للـدخل بحكـم طبيعتهـا تعـد مـن الأنشطةالمخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد.

ويمكن تعريفه أيضـاً علـى أنـه مجموعـة من المشروعات الصـغيرة والمتوسطة ومتناهيـة الصـغر غيـر النظاميـة التـي تـزاول الأنشطة ذات القيمـة الاقتصـادية بجميـع القطاعات الاقتصادية التي تنتج العديد من السلع و الخدمات التي يتم تداولها بعيد عن سيطرة الجهات الرسمية في الدولة.

ثانيًا: سمات القطاع غير الرسمي في مصر:

1- عدم وجود تسجيل للمؤسسة في السجلات الرسمية للدولـة بأنواعها المختلفة، كما أنـه يتسم أيضـا بغلبـة المشـروع الفـردي، حيـث أن حـوالي 92% مـن مؤسسـات القطـاع غير الرسـمي تعد مشـروعات فرديـة، فالمشـروعات الفرديـة تمثل الكيـان القانوني الذي يغلب على مؤسسات القطاع المصري الخاص.
2- صغر حجم التشغيل في مؤسسات القطاع غير الرسمي، سواء كـان ذلك فـى عدد العاملين بأجر بشكل دائم أو مستمر، أو فى إجمالي العـاملين بـأجر سواء المؤقتين أو الدائمين، وأيضـا إجمالي العاملين بأجر وبدون أجر.
3- رأس المـال المسـتثمر فـي مؤسسـات القطـاع غيـر الرسـمي محـدودة، حيـث تتسـم المشروعات غير الرسمية عن المشروعات الرسمية بأنها تعد أفقر من جهـة رأس المـال المسـتخدم، وكـذلك فهـي توظـف عمالـة أقـل مـن المشـروعات الرسـمية، بالإضـافة إلـى صـعوبة حصـول المشروعات غير الرسمية علـى تمويل من قبل القنوات الرسمية الخاصة بالتمويل.
4- أغلب منتجات القطاع غير الرسمي تتجه إلى السوق الداخلية بدون رقابة، كما أنها تستخدم مواد أولية بها منشأ داخلي.
5- تتسم أغلب تلك الأنشطة بصغرها ويتم استخدام المنازل لمزاولة ذلك النشاط الذي يضم القطاع غير الرسمي الذي يختلف بين شرائح المجتمع.
6- أغلب القطاع غير الرسـمي يسـتخدم التكنولوجيـا المتطـورة، ومـن ثـم يعتمـد علـى استخدام العمال بشكل أكبر بدلا من رأس المال.

7- الصناعات التقليدية والحرفية تشكل العمود الفقري لهيكل القطاع غير الرسمي فى مصر، حيث تشير التقديرات إلى زيادة حجم الصناعات الحرفية والتقليدية في القطاعات غير الرسمية بمصر.

8-

يوضح الشكل رقم (1) أهم مؤشرات القطاع غير الرسمي لبيانات التعداد الاقتصادي في مصر

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2018م.

ثالثًا: أسباب انتشار ظاهرة القطاع غير الرسمى:

من أسباب زيادة مساحة منظومة القطاع غير الرسمي في مصر تعود إلى العديد من العوامل من **أهمها:**

1- ارتفاع العبء الضريبي الإجمالي على أجور العمال وعلى خياراتهم ما بين العمل أو وقت الفراغ قد يؤدي ذلك الي انخفاض عرض العمل في القطاع الرسمي واتجاههم الي القطاع غير الرسمي ولذلك يتسع الفرق بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، حيث أن ارتفاع الضرائب يؤدي الي انخفاض الدخل المتحصل عليه بعد خصم الضرائب لذلك تكون توجهاتهم الي القطاع غير الرسمي لزيادة العائد وخفض التكاليف.

2- التعقيدات الإدارية وأيضًا البطء للحصول على المستندات الضرورية من أجل استخراج التصاريح الضرورية لمزاولة النشاط وإنهاء إجراءات التسجيل.
3- زيادة تكاليف استخراج المستندات الضرورية في تأسيس كيان قانوني، وكذلك العبء المالي الثقيل من أجل مزاولة نشاط الأعمال بالمنظومة الرسمية، سواء كانت تلك التكلفة مستترة أم صريحة.
4- عدم قدرة المشروعات الصغيرة الوصول إلى التسهيلات الائتمانية الضرورية لتشغيلها وتلبية احتياجات نمو نشاطها، وقد يؤدى ذلك إلى عدم رغبة القائمين على تلك المشروعات في التعامل مع البنوك، وذلك نتيجة قلة الوعي المصرفي مثل المتعلقة بالموروثات والاعتقادات الدينية غير الصحيحة، أو بسبب الانخفاض فى كفاءة الأسواق المالية لتوفير الأصول الضامنة من أجل الحصول على الائتمان لتمويل النشاط، بالإضافة إلى عدم الدراية الكافية بطريقة التعامل مع التكنولوجيا المالية الحديثة، لذا فالعاملين في تلك المنظومة يلجؤون فى الغالب إلى التعاملات النقدية.
5- الضعف فى الثقافة الضريبية لدى فئات من المجتمع في إدراكهم الأهمية القصوى للضريبة وكذلك دورها لتحقيق التنمية المستدامة بجميع المجالات.
6- إن السر في تطور تلك المنظومة غير الرسمية في نشاط الأعمال يرجع إلى سهولة الدخول في نشاط الأعمال وكذلك الخروج منه بأقل التكاليف الممكنة وفى أسرع وقت ممكن بالمقارنة مع المنظومة الرسمية.
7- ضعف معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم عدم قدرة القطاع الرسمي على خلق فرص عمل للقادمين لسوق العمل نتيجة انتشار البطالة وارتفاع معدلات النمو السكاني، لذا لابد أن يعادل معدل النمو الاقتصادي ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني.

رابعًا: طرق وتقدير حجم القطاع غير الرسمي في مصر:

يصعب تقدير دقيق لحجم القطاع غير الرسمي وذلك لأنه يعمل بعيداً عن أجهزة الرصد الحكومية إلا أن ذلك لا يمنع من اتباع بعض الطرق للوصول الي حجم ذلك القطاع هناك طريقتان رئيسيتان للتقدير، وذلك على النحو **الآتي:**

1- **الطريقة الأولي**: تتمثل في طريقة التقدير المباشر التي ترتكز على تقدير حجم الأنشطة التي يعمل في نطاقها هذا القطاع من خلال تقدير حجم التشغيل وحساب مجموع الدخول التقريبية لعينات عشوائية تعمل في قطاعات غير رسمية، ثم يتم تجميع بيانات من خلال إجراء استقصاءات عن عدد العاملين في تلك العينات ومتوسط دخلهم وإنفاقهم السنوي والأنشطة التي يعملون بها، ثم يتم تعميم وتجميع تلك النتائج على مستوى القطاع الرسمي للوصول إلى تقدير لقيمة ناتج المنظومة غير الرسمية، إلا أن هذه الطريقة مكلفة بسبب إجراء تلك الاستقصاءات وما تتطلبه من أعباء مالية كبيرة، وهذه الطريقة متبعة في عدة دول منها الولايات المتحدة الأمريكية،

2- **الطريقة الثانية**: تعتمد على الإحصاءات السكانية وقوة العمل التي بمقتضاها تقوم مجموعة من الباحثين المتخصصين أولاً بحساب عدد العاملين في القطاع غير الرسمي من خلال حساب قوة العمل الإجمالية، ثم يتم طرح قوة العمل في القطاع الرسمي منها، وبعد ذلك يتم ضرب عدد العاملين في القطاع الغير رسمي في إنتاجية العامل الواحد للوصول إلى قيمة تقديرية لقيمة الناتج في هذا القطاع، إلا أن هذه الطريقة تتطلب معرفة دقيقة بتقدير إنتاجية العامل في القطاعات غير الرسمية، وهو أمر يصعب حسابه بدقة، ويستخدم هذه الطريقة عدد من دول الاتحاد الأوروبي، ودول أخرى من بينها مصر.

ويضاف إلى تلك الطريقتان الرئيسيتان عدد من الطرق الأخرى، والتي **تتمثل في**:

1- **طريقة المراقبات الجبائية**: حيث يتم تقدير حجم القطاع غير الرسمي بالاستناد إلى الجهود المبذولة من قبل إدارة الضرائب لكشف الدخول التي يتم التصريح بها،

وذلك عن طريق المراجعة الضريبية والتدقيق لمجموعة من المتعاملين الذين قدموا التقارير الحسابية للتأكد من مدى صحة هذه التقارير ثم تعميمها على المستوى الوطني.
ويُعاب على هذه الطريقة الطرق المتعلقة بتحديد العينة التي تخضع للمراقبة الدقيقة، فضلًا عن بعض أشكال الدخل التي يصعب اكتشافها كممارسات التهريب والمعاملات الممنوعة قانونًيا كتجارة المخدرات.

2- **طريقة الأسئلة الاستقصائية:** والتي تكون عن طريق إعداد استمارات وتوزيعها على المواطنين والتي تعرف بالاستمارات الاستقصائية، وتضم عددًا من الأسئلة المنجزة من قبل الخبراء في المجال بهدف الحصول على معلومات مفيدة عن الواقع الحقيقي للاقتصاد غير الرسمي، وتقدم هذه الاستمارات للفئات الحرة كالتجار وأصحاب المصانع ثم المقارنة بين الإجابات التي تم الوصول بها من مختلف الفئات والتي يتم إقرار واقع الاقتصاد غير الرسمي من خلالها إذا كانت متطابقة.
يُعاب على هذه الطريقة انها تستلزم وقت طويل وجهد كبير من الخبراء والمختصين، وإمكانية غياب التوافق بين إجابات الفئات المستهدفة، فضلًا عن رفض الكثير من الفئات المستهدفة المشاركة في تلك الاستمارات والإجابة على التساؤلات المطروحة.

ومن ناحية أخرى، تختلف تقديرات حجم القطاع غير الرسمي في مصر، وذلك على النحو **الآتي:**

1- هناك تقديرًا للخبير الاقتصادي (هرناندودي سوتو) مؤسس معهد الحرية و الديميقراطية في بيرو بأن حجم القطاع غير الرسمي يقدر بنحو ٣٩٥ مليار دولار مما يعادل ٦,٢ تريليون جنيه مصري، كما أنه أشار أن تنظيم القطاع الغير رسمي يوفر تمويلًا كبيرًا لزيادة موارد الدولة بالشكل الذى يغنيها عن القروض الخارجية، كما وضح أن عدد العاملين فى القطاع غير الرسمي في مصر ١٠ مليون عامل مقابل ٩,٥ مليون عامل فى القطاع الحكومي و ٨,٦ مليون عامل فى القطاع الرسمي الخاص، وأضاف أنه اكتشف من خلال دراسته للقطاع غير الرسمي في مصر أن 8% فقط من العقارات بمصر موثقة بشكل

صحيح، وأن معظم العقود غير مسجلة بشكل قانوني، وأن ٨٢ % من الشركات الصناعية والتجارية غير موثقة بشكل صحيح لدى الحكومة.

2- في عام ٢٠١٣م هناك تقديرًا للبنك الدولي أعلن فيه زيادة حجم القطاع غير الرسمي في مصر وانخفاض في العمالة الرسمية في قطاع المقاولات بنسبة 8 % وقطاع الصناعة بنسبة ٥% وفي قطاع الخدمات بنسبة ١٥% بينما ارتفعت أعداد العمالة غير الرسمية إلى ٤٠% خلال عام ٢٠١٢م و٤٥% خلال عام ٢٠١٣م في حين أنها كانت ٣٠% فقط عام ١٩٩٨م.

3- هناك تقدير (لمركز القاهرة للدراسات الاقتصادية) لدراسة عن حجم القطاع غير الرسمي في مصر بأن حجم القطاع غير الرسمي في مصر قد يصل إلى ١٨ مليون مؤسسة، و٤٠ ألف مصنع غير قانوني، كما ان حجم القطاع الغير رسمي في مصر يقدر ب ٢,١ تريليون جنيه كما أنه قد يصل ل 51 تريليون جنيه أي يعادل ٦٥% إلى ٧٠٪ من حجم القطاع الرسمي في مصر، و اشارت هذه الدراسة الي ان حجم القطاع غير الرسمي تزايد بشكل كبير بعد ثورة 25 يناير 2011.

كما اشارت ان القطاع غير الرسمي يترتب عليه بعض السلبيات التي تقع على عاتق الدولة والمجتمع وكذلك العاملين به حيث أنه يؤدى إلى ضياع جزء كبير من الإيرادات العامة في الدولة يصل إلى 300 مليار جنية نتيجة تهرب ذلك القطاع غير الرسمي من سداد المستحقات المالية اللازمة عليه اتجاه الدولة.

4- تشير بعض الدراسات التابعة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في عام 2018 الي أن٦٣% من اجمالي المشتغلين في جميع القطاعات يعملون بشكل غير رسمي حيث ان 45% من العمالة غير الرسمية في قطاع الزراعة و 31% في قطاع الخدمات و 25% في قطاع الصناعة.

5- وفقا لتقرير صادر عن وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية في نهاية عام 2022 يشكل القطاع غير الرسمي نحو 40% من الناتج المحلي الاجمالي(نحو2.6 تريليون جنيه)

يوضح الشكل (2) رصيد الحساب الجاري المتدني نتيجة زيادة حجم القطاع غير الرسمي

المصدر: مؤشرات التنمية للبنك الدولي، 2022م.

المحور الثاني: آثار القطاع غير الرسمي في مصر:

تتعدد الآثار الناجمة عن الاقتصاد غير الرسمي ما بين آثار إيجابية وسلبية، ويمكن توضيح ذلك **على النحو الآتي:**

أولًا: إيجابيات القطاع غير الرسمي:

1- المساهمة في حل مشكلة البطالة بشكل كبير وذلك لعدم قدرة القطاع الرسمي على خلق فرص العمل للقادمين لسوق العمل نتيجة زيادة معدلات النمو السكاني بمصر.
2- تنوع الفئات الاجتماعية في القطاع غير الرسمي حيث أن ذلك القطاع يوفر بيئة عمل ومناسبة لجميع الفئات ومختلف الأعمار، وبالتالي يعد ذلك القطاع مجال خصب لبناء المهارات والقدرات المتخصصة في جميع المجالات والتي يمكن أن تساعد على تكوين القطاع الرسمي مستقبلاً، ومن ثم يشتمل هذا القطاع على أنشطة ينتج عنها دخول نقدية لا تتواجد في القطاع الرسمي، وبالتالي يتم توفير دخول إضافية فى المجتمع.
3- القدرة على خلق بيئة منافسة مع القطاع الرسمي، حيث انه يعتبر محرك علي تحسين جودة الإنتاج وزيادة التوظف والقيمة المضافة من إجمالي الناتج المحلى ونسبة مئوية منه.

ثانيًا: سلبيات القطاع غير الرسمي:

إذا كان للقطاع غير الرسمي بعض المزايا، وهو أنه يمكن أن يساعد إلى حد ما في التخفيف من البطالة وخلق فرص عمل، ولكن بدون تأمين أو رعاية صحية، فقد يساهم أيضًا في تأمين بعض الاحتياجات الضرورية في أوقات الأزمات، إذ أن الآثار السلبية لهذا النظام غير الرسمي على الاقتصاد والمجتمع في المناطق الفقيرة ذات الكثافة السكانية العالية هي من بين الأسباب الجذرية التي تعوق التنمية المستدامة، ومن أهمها ما **يلي**:

1- إحداث اختلال هيكلي في ميزانية الدولة، لأن هذا النظام يؤدي إلى زيادة مطردة في عجز الميزانية، ونتيجة لذلك تفاقم عبء الدين العام، نتيجة لزيادة الإنفاق العام بمعدلات تفوق الزيادة في الإيرادات الضريبية، ويستفيد العاملون في القطاع غير الرسمي من جميع الخدمات العامة التي تقدمها الدولة إلى القطاع الرسمي من إيرادات المياه والكهرباء والصحة والتعليم وما إلى ذلك من إيرادات ضريبية لهذه الخدمات والمرافق العامة.
2- انتشار القطاع غير الرسمي يحرم الميزانية العامة للدولة من الإيرادات الضريبية الكبيرة التي تبلغ حوالي 400 مليار جنيه، والتي يمكن أن تغطي 85٪ من إجمالي العجز (475 مليار جنيه) في ميزانية عام 2022، وبالتالي خفض إجمالي عجز الميزانية إلى 175 مليار جنيه إلى 2.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي (7.1 تريليون جنيه) بدلاً من النسبة الحالية البالغة 6.7٪ بافتراض نجاح الحكومة في دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي، وبطبيعة الحال، بخلاف أرصدة الديون المستحقة للحكومة (ضرائب وغير ضريبية) تبلغ حوالي 440 مليار جنيه حتى نهاية يونيو 2021م.
3- تلحق الضرر بسمعة الصناعة الوطنية، وبالتالي ضعف القدرة التصديرية والوصول إلى الأسواق الخارجية، فإن المعايير الموحدة المعترف بها لا تطبق على منتجات هذا النظام غير الرسمي، حيث تستخدم المرتكزات الأقل جودة من أجل خفض تكلفة هذه المنتجات.

4- لا يوفر القطاع غير الرسمي معلومات كافية أو قاعدة بيانات دقيقة لإعداد الخطط السنوية للدولة، مثل البطالة والتضخم والتبعية ونمو السيولة وغيرها، ومن الواضح أنه بقدر ما تكون المعلومات دقيقة بقدر ما تكون القرارات صحيحة وواقعية.
5- يؤدي انتشار القطاع غير الرسمي إلى زيادة المعاملات النقدية، وإضعاف الشمول المالي، وبالتالي معدلات النمو النقدي، مما يؤثر على كفاءة استخدام البنك المركزي لسياسته النقدية للسيطرة على التضخم والنمو وأسعار الصرف. كما أن انتشار المعاملات النقدية في ذلك النظام منطقة خصبة لتمويل الجماعات المتطرفة والإرهاب.
6- إن انتشار القطاع غير الرسمي يؤثر على النسيج الاجتماعي وانتشار نظام من القيم السلبية التي تعوق تقدم المجتمع، نظرا لأن معظم العاملين في هذا القطاع هم من بين الفئات الأقل حظا في تلقي التعليم الملائم، بينما تجدها في الوقت نفسه تحقق مكاسب مادية عالية، مما يضعها في أوضاع مادية متميزة، أحيانًا يرسخ بعض المفاهيم الخاطئة بين أفراد المجتمع وهو أحد أسوأ الأشياء في التأثير على حركة السوق والقدرة على احتكار السلع والخدمات والتلاعب بالأسعار.

ثالثًا: أهمية دمج القطاع غير الرسمي تحت مظلة الاقتصاد الرسمي في مصر:

يؤدي كبر حجم القطاع غير الرسمي إلى فقدان الدولة جزء كبير من الإيرادات الضريبية التي يمكن أن تدخل في موازنة الدولة للمساهمة في الحد من عجز الموازنة، ويستفيد جميع العاملين في القطاع غير الرسمي من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة من صحة وتعليم وبنية تحتية وغيرها دون الوفاء بالتزاماتهم الضريبية مما يحمل موازنة الدولة أعباء إضافية لذلك فإن دمج الأنشطة غير الرسمية سوف يزيد من الحصيلة الضريبية للدولة مما يعد بديلاً للاقتراض الداخلي والخارجي.

ذلك بالإضافة إلى المساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال دمج القيمة المضافة المنتجة من الأنشطة غير الرسمية الى الحسابات القومية وبالتالي خفض نسبة فوائد الديون وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن إبراز أهم مزايا دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي **فيما يلي:**

1- أنه وسيلة تعمل على زيادة الموارد المالية في الدولة.
2- توفير المزيد من فرص استفادة المؤسسات من مزايا القطاع الرسمي، مثل الحصول على خدمات البنية الأساسية التي يتم توفيرها للمؤسسات الرسمية، وكذلك حماية حقوق الملكية الفكرية، والحصول على الائتمان، بالإضافة إلى القدرة على الاتساع فى السوق وغيرها من المزايا الأخرى.
3- خفض معدلات الفقر، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، فقد أثبتت بعض الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي وتطبيق القوانين، وكذلك بين خفض معدلات الفقر والنمو الاقتصادي.
4- المزيد من الحماية لفئة العمال وأصحاب الأعمال المهمشة، وتجنب التكاليف التي تتحملها تلك المشروعات من أجل البقاء في القطاع غير الرسمي.

المحور الثالث: أثر القطاع غير الرسمي على الموازنة العامة فى مصر:

نظرا لأن كل دولة تسعى الى زيادة حصيلتها من الضرائب بشكل خاص والموارد الداخلية بشكل عام لتقليل الاقتراض الخارجي والداخلي؛ تعد الضرائب من أهم موارد التمويل الداخلية باعتبار أنها مورد مستقر دائم للدولة، بخلاف القروض الخارجية وأسعار البترول التي تختلف باختلاف الأسعار العالمية وسعر الصرف، مما يشكل ضغوطاً على الاقتصاد القومي، ولأنه تم إثبات ان الاقتصاد المصري اعتمد على مصادر قد تتعرض إلى العديد من التقلبات مثل تحويلات العاملين فى الخارج وكذلك إيرادات السياحة وقناة السويس، ذلك الأمر الذي أدى إلى وجود خلل في المصادر التمويلية، مما دفع متخذي القرار للاعتماد على مصادر دائمة ومستقرة وهي الضرائب وذلك من أجل تغطية نفقات الدولة ومن ثم سد عجز الموازنة.

أولًا: عوائد دمج القطاع غير الرسمي على مصر:

هناك عدد من العوائد التي يفرزها دمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي، والتي **تتمثل فى:**

1- **عوائد اقتصادية:** تتمثل في زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، ومن ثم تتحسن الخدمات التي تقوم الحكومة بتقديمها للمواطنين، وكذلك قلة عجز الموازنة، بالإضافة إلى توفير البيانات الحقيقية عن الوضع الاقتصادي بالتالي يساعد على اتخاذ القرارات وأيضا وضع خطط تناسب مفردات الواقع الموجود.
2- **عوائد اجتماعية**: عند تعرض العاملون إلى ظلم من قبل مشغليهم في أي قطاع غير رسمي فإنهم من خلال عدم وجود عقد عمل لن يستطيعوا بأن يحفظوا حقوقهم من خلال القانون، ففي تلك الظروف يلجؤون إلى ترك العمل أو استخدام قانون القوة أو الرضى بهذا التعدي، ولكن عند دمج القطاع غير الرسمي في مظلة القطاع الرسمي، فلن يستطيع المديرون ظلم العاملين بسهولة، وفى حالة حدوث ذلك فهناك جهات إدارية أو قضائية تضمن لهم حقوقهم.
3- **عوائد صحية**: عدم خضوع العاملين في الإنشاءات من أجل فحوصات صحية دورية قد يعرض صحتهم إلى الخطر، يسري ذلك على العاملين أيضا في المصانع غير المرخصة، وأي قطاع غير رسمي لا يخضع فيه العاملين لأي برنامج ضمان اجتماعي، فبالتالى يؤدي إلى زيادة نسبة الأمراض بمصر.

ثانيًا: دور دمج القطاع غير الرسمى فى خفض عجز الموازنة العامة:

يعد القطاع غير الرسمي من الموضوعات ذات الجوانب المتعددة حيث كان ينظر إليه على أنه وسيلة للتهرب من الأعباء الاجتماعية والضريبية وكذلك التخلي عن القيود الرسمية، لكن أصبح ينظر له أنه عبء علي المؤسسات وأن بقاء تلك المؤسسات خارج القطاع الرسمي قد يحرمها من الآثار الإيجابية التي تتحقق للمشروعات ويؤدي دمج القطاع غير الرسمي في مصر دورًا في خفض عجز الموازنة العامة، وذلك نتيجة لما **يلى:**

1- يعد وسيلة لزيادة الموارد المالية في الدولة وذلك بسبب رفع الحصيلة الضريبية للموليين الجدد.
2- إعطاء مؤشرات وإحصائيات حقيقية وصادقة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وعليه يسهل وضع الحلول التي تناسب كل مشكلة اقتصادية، حيث أن وجود

الاقتصاد الخفي قد يتسبب في عدم دقة المعلومات والبيانات الواردة على معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم سوف تختلف معدلات النمو الحقيقية عن معدلات النمو المسجلة، مما قد يؤدى ذلك إلى تشوه المؤشرات الاقتصادية على شكل تقديرات من الممكن أن تكون أقل من الواقع، وكذلك تقديرات غير حقيقية عن معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي قياسات الناتج القومي التي تتجنب الاقتصاد الخفي تصبح في الحسبان غير مناسبة.

3- العمل على الاستقرار الاقتصادي، والتخلص من الفوارق بين الطبقات، مادام أصبح الأفراد جميعهم تحت مظلة واحدة، يساعد أيضا على المزيد من حماية الفئات المهمشة من أصحاب الأعمال والعمال.

4- خفض معدلات الفقر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي فهناك علاقة طردية بين تطبيق القوانين والنمو الاقتصادي، أي أن كلما تم تطبيق القانون تطبيق شاملا وعام كلما ازداد النمو الاقتصادي، حيث أن الشمول الاقتصادي والمالي لابد أن يسبقه شمول قانوني، وبالتالي هناك علاقة طردية بين خفض معدلات الفقر والنمو الاقتصادي.

5- العمل على الاستقرار النقدي، فالقطاع غير الرسمي يؤثر أيضاً على السياسة النقدية، وذلك لأن بعض المعاملات تتم في القطاع غير الرسمي تتم بصورة نقدية، ومن ثم فإن زيادة أنشطة القطاع غير الرسمي تؤدي الى زيادة الطلب على النقود، مما يؤثر على كمية النقود المستخدمة في القطاع الرسمي.

6- زيادة الكفاءة الإنتاجية، حيث أن القطاع غير الرسمي يتسم بزيادة المكاسب المادية ومعدل الأرباح لمن يمارسه، وذلك نتيجة التهرب الضريبي مما يساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية، بخلاف القطاع الرسمي الذي يتسم بزيادة مستوى الضرائب على الأنشطة، وعلى ذلك تصبح المنافسة بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي غير عادلة لصالح أصحاب القطاع غير الرسمي، بالشكل الذي يمكن ذلك القطاع من اجتذاب أكبر قدر من الموارد، وعليه سوف يستمر ذلك التدفق من الموارد المحولة من القطاع الرسمي إلى القطاع غير الرسمي، مما يؤثر على الكفاءة الاقتصادية.

ثالثًا: التهرب الضريبي:

أ- تعريف التهرب الضريبي:

يمكن تعريف التهرب الضريبي على أنه امتناع المكلف عن أداء كامل الضريبة المستحقة عليه أو جزءًا منها وذلك من خلال ممارسات غير قانونية لعل من أبرزها عدم إمساك دفاتر محاسبية منتظمة، أو إخفاء الحجم الحقيقي لأعماله، وبالتالي يختلف التهرب الضريبي عن التجنب الضريبي من الناحية القانونية .

وينتج عن وجود القطاع غير الرسمي تهرب ضريبي يؤثر على الموازنة العامة في مصر ويمكن تقدير ذلك من خلال الاعتماد على البديهيات الأساسية وفي مقدمتها الاقتصاد الكلي، حيث: يضم الاقتصاد الكلي شقين، الشق الأول رسمي وهو الذي يعكس الجزء المقاس، ويتمثل في الناتج المحلى الإجمالي، والشق الثاني جزء غير رسمي وغير مقاس من الناتج المحلى الإجمالي، فقد يترتب على وجود ذلك النوع من الاقتصاد التهرب الضريبي الذي كان من الممكن عدم حدوثه في حالة عدم وجود القطاع غير الرسمي، ولتحديد حجم التهرب الضريبي يمكن الاعتماد على عاملين رئيسين، هما: قيمة الدخل غير الرسمي، والسعر المتوسط للضريبة على الدخل الذي يعبر عن حصيلة إيرادات الضرائب للناتج المحلى الإجمالي.

ب- أشكال التهرب الضريبي:

تتخذ ظاهرة التهرب الضريبي عدة أشكال، وذلك على النحو **الآتي**:

- **الامتناع عن تحقيق الواقعة المنشئة للضريبة:** وهو ما يعرف بالتجنب الضريبي حيث يمكن ان يكون الامتناع جزئيًا أو كليًا، يكون بصفة كلية في حال الامتناع عن استهلاك أو إنتاج السلع التي تفرض عليها ضرائب مرتفعة حتى تتفادى وقوعها من الأساس، ويكون بصفة جزئية في حال الامتناع عن زيادة وحدة معينة من العمل لكي لا يتجاوز ذلك مستوى الدخل ومن ثم المطالبة بضريبة أقل مع الحفاظ على مستوى دخل مناسب.
- **استغلال ثغرات النظام الضريبي:** يقتصر هذا الشكل على فئة معينة من المكلفين حيث لابد أن يتسم بالذكاء ومعرفة كيفية استغلال الفرص من خلال النقائص التي يشهدها النظام الضريبي، ومن ثم يعتمد هذا الشكل على المهارة والذكاء مما يدفع المكلفين للاتجاه الى المختصين للكشف عن تلك الثغرات.
- **تهرب ضريبي من خلال المشروع الجبائي:** ويعتمد هذا الشكل على ان الضريبة وسيلة محورية تستند اليها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يدفع المشروع الى تنظيم هذا التهرب لتحقيق أهداف معينة.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن وجود القطاع غير الرسمي قد يؤدى إلى وجود التهرب الضريبي، مما ينعكس على العجز الكلى للموازنة العامة في مصر بالزيادة، حيث أن زيادة التهرب الضريبي تؤدى إلى زيادة النفقات التي قد تتحملها الدولة، وكذلك انخفاض في الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة، مما يؤدى إلى زيادة الفجوة بين الجانبين، ويتنافى ذلك مع سياسات الدولة التي تسعى إلى خفض العجز الكلى للموازنة لأقل قيمة ممكنة.

عجز الموازنة العامة للدولة قد يتحول إلى فائض إذا تم القضاء على التهرب الضريبي الذي نتج عن وجود قطاع غير رسمي، حيث أن مصر تفقد الكثير من الإيرادات الضريبية بسبب

وجود ذلك النوع من القطاعات، لكن إذا تم الحصول على إيرادات القطاعات غير الرسمية، قد يساهم ذلك في زيادة حصيلة الضرائب، ومن ثم انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة وأيضًا تحويلها لفائض يساهم في ازدهار الاقتصاد في مصر.

وعلى ذلك لابد أن يتم وضع استراتيجية من أجل دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي مما يحقق عائد وارتفاع في الحصيلة الضريبية بدلًا من الزيادة في معدلات الضرائب على النشاطات الرسمية التي قد تؤدى إلى تحولها للقطاع غير الرسمي، حيث بات من الطبيعي أن يتعايش الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي وقد تبلور ذلك في محاولات الاقتصاد غير الرسمي لتحقيق المصالح الخاصة عن طريق المشاركة مع الاقتصاد الرسمي من ناحية، وكذلك يعمل الاقتصاد الرسمي بما فيه من سياسات وأنشطة وآليات على دعم ممارسات الاقتصاد غير الرسمي واستمراريتها ولاسيما في ضوء غياب إستراتيجية خاصة بعلاج تلك الظاهرة.

ولهذا فالتهرب الضريبي قد يؤدى الى ضرر بالموارد المالية التي كان يمكن للدولة أن تتحصل عليها عند عدم وجود مثل تلك الأنشطة التي لا تقوم بدفع الضرائب المستحقة عليها، ومن ثم يؤدى ذلك إلى عدم قدرة الدولة بالإنفاق العام بشكل كامل مما ينعكس ذلك بالسلب على أداء واجباتها اتجاه مواطنيها.

ومن أهم الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي وجود جزء من الدخل القومي داخل الاقتصاد القومي لا يقوم بدفع الضرائب المستحقة عليه، حيث أن ذلك قد يحدث عند قيام بعض الأفراد بالكشف عن طبيعة وظائفهم ودخولهم الحقيقية للسلطات الضريبية وعليه يؤدى ذلك الى زيادة حجم القطاع غير الرسمي مما يؤدى إلى فقدان جزء كبير من الإيرادات العامة للدولة.

ومن ناحية أخرى قد يؤثر ذلك الانخفاض بالإيرادات العامة والناتج عن زيادة حجم القطاع غير الرسمي، على اتجاه الدولة لزيادة معدلات الضرائب على القطاع الرسمي من أجل مواجهة النفقات الزائدة وأيضًا سد عجز الموازنة العامة في الدولة، كما يؤدي ابتكار نظام جديد للضرائب غير المباشرة إلى اتجاه معظم الأنشطة في القطاع الرسمي إلى القطاع غير الرسمي، مما يؤدى إلى زيادة التهرب الضريبي.

المحور الرابع: جهود الحكومة لدمج القطاع غير الرسمي:

أولًا: استراتيجيات دمج القطاع غير الرسمي في مصر:

1- إجراء حصر كامل لجميع أنشطة القطاع غير الرسمي وأيضا تسجيل مصلحة الرقابة الصناعية، بالإضافة إلى تنظيم حملات للتوعية على مستوى جميع المحافظات وعلى أماكن تجمع القطاع غير الرسمي وذلك من أجل تعريف العاملين بفوائد وأهمية الانضمام إلى القطاع الرسمي من ناحية ومن ناحية أخرى توعية الجهات التي تتعامل مع ذلك القطاع.

2- قيام مصلحة الضرائب بوضع الإجراءات الداعمة والتي تتضمن تيسير وإعفاءات ضريبية لذلك القطاع لمدة ٥ سنوات ثم يتم إخضاعه في النظام الرسمي بشكل تدريجي، وإسقاط الأعباء الضريبية والديون المتراكمة على أصحاب المشاريع الصغيرة، وكذلك تخفيض الضريبة المفروضة على الوحدة بشكل تدريجي بحد اقصى ٥٠٪ من الضريبة المستحقة عند التأمين على العمال بالمشروع.

3- وجود إطار تشريعي من أجل علاج مشكلة القطاع غير الرسمي والمصانع العشوائية وذلك من أجل الاستفادة منها بالشكل الذي يساعد على خدمة الصناعة الوطنية ليعود بالفائدة على المصانع والمستهلك.

4- الاتفاق مع وزارة التأمينات على تغطية الممول وأسرته بشكل كامل باشتراك منخفض يدفع على أقساط شهرية.

5- تحسين بيئة الأعمال التي تشمل تبسيط قواعد منظمة من أجل تشغيل وإنشاء المشروعات الصغيرة، ويتم ذلك من خلال إجاد سياسة تعالج احتياجاتهم، لذا تم تبسيط عملية التسجيل عن طريق نظام الشباك الواحد.

6- توفير فرص للتدريب والتأهيل المهني والتقني من خلال تزويدهم بالطرق التقنية والفنية من أجل رفع مستوى الإنتاج.

7- تكوين قاعدة بيانات دقيقة وشاملة لجميع الأنشطة الإنتاجية غير الرسمية، مع الأخذ في الاعتبار الاعتبارات التخطيطية والعمرانية لتجمعات مكانية مخصصة للمهن المختلفة، وذلك بالتوازي مع منح الحوافز للمستهلك النهائي من أجل

تشجيعه على مطالبة البائعين بالحصول على الفواتير الضريبية أثناء شرائهم الخدمات والسلع وكذلك التعاون مع الدولة لحصر تلك الأنشطة والتبليغ عنها لكي يتم التعامل معها بشكل ملائم.

ثانيًا: الجهود والسياسات التي تتبعها الحكومة لدمج القطاع غير الرسمي:

عندما كان القطاع غير الرسمي ظاهرة لها تأثير سلبي على المجتمع، ويمثل موارد مهدرة يمكن أن تستفيد الدولة منها في حالة دمجها فى القطاعات الرسمية، اتجهت الحكومة المصرية لاتباع بعض الإجراءات من أجل الحد من التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة وأيضًا الاستفادة من تلك الموارد لزيادة الحصيلة الضريبية للدولة والتي ينتج عنها تخفيض الموازنة العامة للدولة، وتتمثل تلك الإجراءات **فيما يلي:**

1- **قامت الحكومة بإصدار قانون يعمل على تنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عام 2020م:**

يتضمن ذلك المشروع إعفاء تلك المشروعات من الضرائب لمدة 5 سنوات، بالإضافة إلى منح تلك المشروعات قروضًا ميسرة، وكذلك تقديم الأراضي اللازمة لتلك المشروعات بأسعار مناسبة.

2- **بدأ تعميم الحكومة تطبيق قانون الدفع الغير نقدي (الدفع الإلكتروني):**

ينص ذلك القانون على الالتزام بسداد المستحقات المالية إلى الجهات الحكومية عن طريق وسائل الدفع غير النقدية، مما يساهم فى دمج القطاع غير الرسمي.

وقد تشمل مظلة الدفع الإلكتروني في المراحل القادمة إلى تطبيق القانون على القطاع العام والقطاع الخاص، كما ساهم ذلك القانون في التحول إلى الاقتصاد غير النقدي وقاعدة الشمول المالي، وبالتالي يساعد على دمج القطاعات غير الرسمية لأنه سوف يجبر عدد هائل من المواطنين على الاعتماد على زيادة الشمول المالي ووسيلة الدفع غير النقدية، وذلك من خلال توجه المواطنين لفتح حسابات بريدية أو بنكية من أجل تسيير أعمالهم بسهولة ويسر.

3- **قامت الحكومة بنشر منظومة الفواتير الإلكترونية:**

حيث أن هذه المنظومة تساعد على تحجيم أنشطة، وموارد القطاع غير الرسمي، ومن ثم دفعه إلى الانضمام للمظلة الشرعية، لذلك قامت وزارة المالية بتطبيق المنظومة فى أواخر 2020 وتهدف تلك المنظومة إلى إنشاء نظام مركزي يساعد مصلحة الضرائب على متابعة كافة التعاملات التجارية، تستهدف تلك المنظومة أيضا الحد من التهرب الضريبي، والقضاء على السوق غير الرسمية، فمن خلال الفواتير الإلكترونية قد تتمكن الجهات الحكومية رصد كافة المعاملات بين المستهلكين والموزعين مما قد يضيق النطاق على السوق غير الرسمي وكذلك إجبار الموزعين على توفيق أوضاعهم إلى ان يتمكنوا من ممارسة الأعمال بحرية، وتعتبر تلك المنظومة خطوة من أهم خطوات التحول الرقمي ورفع كفاءة الاقتصاد ككل وتنمية الأسواق التجارية.

4- الإطار القانوني المحفز للقطاع غير الرسمي على الدمج:

أصدرت الحكومة قانون تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر رقم 152 لعام 2020 في يوليو 2020م ولائحته التنفيذية في أبريل 2021م، ويهدف القانون إلى تشجيع الشباب والمواطنين على إقامة مشاريع جديدة بآليات سهلة وبسيطة وتقديم كل الدعم التقني والمالي. تم تخصيص الباب السادس من القانون للتوفيق بين أوضاع المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي، وبهدف تشجيع منظمي المشاريع العاملين في القطاع غير الرسمي على دخول القطاع الرسمي والتمتع بكل التمويل، وخدمات التسويق والتدريب التي يوفرها القانون لهذه المشاريع من خلال منح التراخيص المؤقتة وحمايتها خلال فترة الترخيص، وكذلك التمتع بالحوافز الضريبية، وعدم حساب السنوات السابقة، وتوفير مناخ استثماري و تشريعي لتعزيز هذا القطاع.

ونصت المادة 58 على أن يقوم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة إصدار تراخيص مؤقتة للمشروعات القائمة في الاقتصاد غير الرسمي والتي تمارس عملها دون ترخيص، لذلك تتقدم بطلب الحصول على هذا الترخيص، ذلك

بالإضافة إلى أن علاج مشكلة الاقتصاد غير الرسمي يتطلب تبسيط إجراءات التسجيل وإصدار التراخيص بما في ذلك من حصر جوانب السياسات المختلفة التي تشهد حضورًا كثيفًا للاقتصاد غير الرسمي ولاسيما في مجال الضرائب (التهرب الضريبي)، ومجال العمل (العمالة غير المسجلة وغير المنتظمة) [25].

كما يتضمن ذلك القانون عدة حوافز وإعفاءات ضريبية وجمركية ونظام ضريبي مبسط، تشمل الضرائب مستحقة الدفع بمبلغ 1000 جنيه سنويًا للمشاريع التي تقل أعمالها عن 250 ألف جنيهًا، وتزيد الضريبة بمبلغ 2500 جنيه سنويًا للمشاريع التي تتراوح أعمالها من 250 ألفًا إلى أقل من 500 ألف جنيه سنويًا ؛ تبلغ قيمة الضريبة أيضًا 5 ألف جنيه سنويًا للمشاريع التي يبلغ حجم مبيعاتها السنوية 500 ألفًا إلى أقل من 1 مليون جنيه، حيث تبلغ القيمة الضريبية 0.5٪ من حجم مبيعات المشاريع التي تتراوح من 1 مليون إلى أقل من 2 مليون جنيه سنويًا.

ويعفي القانون أيضا من الضرائب والرسوم المنصوص عليها في عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، بالإضافة إلى إعفاء الأرباح الرأسمالية الناجمة عن التصرف في الأصول، الآلات أو معدات الإنتاج من الضريبة مستحقة الدفع إذا استخدمت العائدات لشراء أصول جديدة، الآلات أو المعدات، يتضمن القانون أيضًا الإعفاء من الضريبة المستحقة من مؤسسات القطاع غير الرسمي للسنوات التي سبقت إصدارها، شرط أن يتقدم منظمي المشاريع بطلب للتسجيل وفقا لأحكام القانون.

ستتعاون هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصغرى مع وزارة التنمية المحلية في إصدار تراخيص وموافقات جديدة للمشاريع لإنشائها، فضلا عن إجراءات وموافقات التوفيق بين القطاع غير الرسمي والانضمام إلى المستفيدين من خدمات هذا القانون، جميع الهيئات الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك البنك المركزي المصري، وسوف يتم التنسيق مع هيئة تنمية المشاريع لوضع خطة سنوية للاحتياجات التمويلية الميسرة للمشاريع.

ويتضمن القانون مجموعة من الحوافز غير الضريبية للمؤسسات العاملة في مجالات معينة، والتي تستوفي اللوائح الموضوعة وفقا للنظام التنفيذي للقانون، مثل: تسديد كل أو جزء من قيمة تسليم المرافق إلى أراضي المشروع بعد التشغيل، وتتحمل الدولة جزءاً من تكلفة تخصيص أراضي التدريب التقني للعمال مجاناً أو مقابل رسم رمزي، فضلا عن مجموعة من الإجراءات والآليات التيسيرية لإصدار الموافقات لبدء نشاط المشروع.

5- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر لتخفيض عجز الموازنة العامة:

قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر يستفيد من وجود قانون مستقل يعمل على تنظيم القطاع فى ظل قانون تنمية المشروعات الصغيرة، وكذلك يوجد قانون آخر يعمل على تنظيم أنشطة المشروعات الصغيرة، لذا تسعى الحكومة إلى العمل على إعداد مشاريع جديدة منظمة لعمل القطاع يدمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلي المشروعات متناهية الصغر.

يستفيد ذلك القطاع من إقرار الحكومة لقانون الضمانات بالإضافة إلى تفعيلها لقرار صيغة التأجير التمويلي والمتناهي الصغر، كما ان أهم الجهات المنظمة لعمل قطاع المشروعات متناهية الصغر والمتوسطة والصغيرة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ويستند نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي على قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات وقد تبلور ذلك في عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا القطاع حيث بلغت نحو 57% من إجمالي عدد مشروعات القطاع العاملة في الاقتصاد ككل.

كما تسعى الحكومة إلى تبنى عدد من المبادرات من أجل النهوض بالقطاع منها العمل طبقا للاستراتيجية الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، على تفعيل الخطط التنفيذية لتنمية ذلك القطاع الحيوي الذى تم إعدادها طبقا لمستهدفات استراتيجية الدولة التي تعمل على التنمية المستدامة، حيث أنها تهدف إلى خلق قطاع تنافسي ومتوازن يقوم على المعرفة والابتكار والعدالة والنزاهة الاجتماعية، يتم تبني أيضًا عدد من المبادرات تعمل على زيادة

فرص نفاذ تلك المشروعات للتمويل من خلال تشجيع تأسيس صناديق الاستثمار التي تمول تلك المشروعات وأيضا اعتماد عدد من التدابير الأخرى من أجل بناء قدرات خاصة بتلك المشروعات.

حيث أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تساهم فى تنمية الاقتصاد المصري من خلال توفير السلع بأسعار مناسبة وجودة مناسبة عن طريق زيادة رقعة الأراضي الزراعية التي تشارك فى التنمية الحيوانية والزراعية وغيرها، فالشركات الصغيرة والمتوسطة تساهم فى التنمية الاقتصادية فى مصر من خلال، خلق فرص عمل جديدة، زيادة قيمة الناتج المحلى الإجمالي، زيادة الاستثمار وتحويل السوق من الركود إلى حالة النمو، وأيضا تقليل الواردات وزيادة قيمة الصادرات، وتوفير السلع بأسعار منخفضة.

6- البرامج والخدمات الجديدة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- وضع برامج وسياسات لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، بالإضافة إلى استراتيجيات تنمية المهارات وكذلك تنمية سلاسل الإمداد.
- وضع قواعد لتنسيق تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- تسيير طرق التفاوض الجماعي من أجل توفير المواد الأولية بأفضل أسعار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على تصدير المنتجات عن طريق توفير الحوافز والتمويل لتعزيز المشاركة فى المعارض الدولية والمحلية.
- المساهمة فى دراسات الجدوى والسوق.
- تسهيل وتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر لبدأ النشاط أو زيادة رأس المال.
- المساعدة على تسهيل امتثال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للوائح والقوانين ذات الصلة.
- إنشاء قاعدة بيانات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وقطاع ريادة الأعمال.

- نشر بيانات خدمات تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي يوفرها الجهاز.
- التواصل مع كافة المبادرات التي قد تقدمها الهيئات الحكومية وكذلك غير الحكومية ذات الصلة.
- اقتراح مشروعات اللوائح والقوانين الضرورية من أجل تحقيق أهداف الجهاز وأيضا المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وقطاع ريادة الأعمال.
- إنشاء صناديق أو شركات بمعرفة الجهاز أو من خلال شراكات مع جهات أخرى من أجل دعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- وضع نظام حوافز المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وقطاع ريادة الأعمال.

واستخلاصًا لذلك يمكن القول إن الجهاز يجب أن ينظر فى مجموعة الخدمات والبرامج التي يقدمها لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر والمجموعات المستهدفة داخل ذلك القطاع، فعند القيام بذلك لابد أن يقوم الجهاز بتيسير خدمات التنمية، كما يجب إدراج ذلك فى خطة استراتيجية للجهاز تغطى ثلاثة سنوات، وعند إعداد ذلك يجب ان يقوم الجهاز بتقييم احتياجات الفئات المستهدفة والفرص والتحديات التي تواجهها، كما يجب أن يشمل ذلك أيضا تقييم أسواق خدمات تنمية الأعمال التجارية والخدمات المالية.

الخلاصة:

وختامًا نؤكد بأن الاقتصاد المصري يواجه تحديات كبيرة بسبب وجود قطاع غير رسمي كبير يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي والتجارة في البلاد، يتميز القطاع غير الرسمي في مصر بسمات خاصة تتمثل في قدرته على التكيف والتأقلم مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك توفير فرص العمل للكثير من العاملين الذين يعانون من البطالة والفقر، تعتبر العوامل الرئيسية التي تساهم في انتشار القطاع

غير الرسمي في مصر هي الفقر والبطالة والتحديات الاقتصادية العامة. ويعتبر حجم القطاع غير الرسمي في مصر هائلًا.

من الإيجابيات التي يتمتع بها القطاع غير الرسمي في مصر، أنه يساعد على توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للكثير من العاملين، وكذلك يحسن من وضع المجتمع الاجتماعي ويساعد في توفير السلع والخدمات للمواطنين. ومع ذلك يوجد العديد من السلبيات التي يجلبها القطاع غير الرسمي في مصر، بما في ذلك عدم تحصيل الضرائب وتفشي الفساد، وعدم وجود حماية قانونية للعمال لذلك يمكن أن يكون تحويل القطاع غير الرسمي في مصر إلى القطاع الرسمي فرصة لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. يمكن لذلك أن يؤدي إلى زيادة تحصيل الضرائب وتقليل الفساد، وتوفير الحماية القانونية للعمال، وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني.

تؤثر ظاهرة القطاع غير الرسمي في مصر على الموازنة العامة بشكل كبير، حيث يؤدي عدم تحصيل الضرائب إلى تقليل الإيرادات المالية للحكومة، وزيادة العجز في الميزانية. ومن الأهمية بمكانة دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي لتحقيق التوازن المالي وتحسين الوضع الاقتصادي في مصر، وفي النهاية يجب أن يتم العمل على دمج القطاع غير الرسمي في مصر بطريقة شاملة وفعالة، بما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ويساهم في تحقيق التوازن المالي وتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطنين.

نتائج الدراسة:

1- زيادة أنشطة القطاع غير الرسمي تؤدى إلى انتهاج السياسات الاقتصادية غير الصحيحة فى ظل البيانات الخاطئة، فقد يكون هناك قوى عاملة تسجل على أنها فى حالة بطالة عند عملها فى القطاع غير الرسمي، ومن ثم تقوم الدولة باتباع السياسيات التوسعية من أجل احتواء البطالة مما يؤدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، ويرجع ذلك إلى البيانات والإحصاءات غير الصحيحة.

2- يعد دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي في مصر عملية معقدة تتطلب طرح حلول تأخذ فى الاعتبارات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فى

وقت واحد، لذا من أجل تشجيع سياسات ناجحة تعمل علي تشجيع دمج القطاع غير الرسمي، قد يتطلب الأمر بعض الإصلاحات التنظيمية، لكن الأهم من ذلك بناء مصداقية بين أطراف عملية الدمج.

3- بناء سياسة ناجحة لإتمام نجاح دمج القطاع غير الرسمي فى القطاع الرسمي يتطلب الأمر إرساء سياسات متكاملة لا تقتصر على الإصلاحات التنظيمية فقط إنما تمتد لتشمل الإصلاحات التشريعية.

4- النمو الملحوظ في الاقتصاد غير الرسمي خاصة خلال الفترة من (2011-2014م) هي الفترة التي شهد فيها الاقتصاد المصري عدم الاستقرار السياسي، حيث تضاعفت نسبة القطاع غير الرسمي الي الناتج المحلي الإجمالي من 23% الي 44% واستمرت في التزايد حتى 69% في عام 2014، وذلك قد يكون راجع الي عدة عوامل أهمها فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستيراد الي اتجاه المستوردين لشراء العملة الأجنبية مما ادي الي تنشيط السوق الموازية.

5- من أحد أسباب اتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي فى مصر هي القواعد والأنظمة المكثفة التي تفرض على العمل الرسمي خاصة قواعد سوق العمل وزيادة تكاليف العمالة فى القطاع الرسمي، ومن ثم فإنها تقلل الطلب على العمل وبالتالي يتراجع الأجر الحقيقي للعمال، وعلى ذلك الإطار التنظيمي فى سوق العمل الرسمي قد يعيق الداخلين الجدد أن يحصلوا على وظائف بشكل مستقل، لذا لابد أن تبدأ الحكومة بالإصلاحات التشريعية.

6- محاولات تحويل القطاع غير الرسمي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى مصر مازالت محدودة، حيث أنها تركز على التسجيل الرسمي كهدف نهائي وبالتالي توسيع القاعدة الضريبية، وأن مصر فى سبيل ذلك تعمل على تسهيل آليات التسجيل من جهة وتنظيم آلية التمويل متناهي الصغر من جهة أخرى، فيجب الاهتمام بخلق حوافز جديدة من اجل التحول للعمل في القطاع الرسمي.

7- تشكل مسألة دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي أهمية حيث أن ذلك قد يؤدى إلى زيادة الإيرادات الضريبية للدولة، ومن ثم تقليل عجز الموازنة العامة وتحسين

الخدمات التي تقوم الحكومة بتقديمها للمواطنين، بالإضافة إلى توفير الرعاية الصحية للعاملين والتأمينات الاجتماعية، ووجود بديل للاقتراض المحلى أو الخارجي، وكذلك القدرة على توسع النشاط الاقتصادي وعليه تزداد معدلات النمو الاقتصادية.

8- اتجهت الحكومة لتطبيق قانون الدفع غير النقدي، والذي قد يجبر عدد من المواطنين للاعتماد على وسائل الدفع غير النقدي، وأيضًا زيادة الشمول المالي، وبالتالي يساعد على دمج القطاع غير الرسمي.

9- أصدرت الحكومة قانون لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر يركز على تشجيع المواطنين والشباب على إقامة مشروعات جديدة بآليات بسيطة وميسرة وتقديم جميع وسائل الدعم التمويلي والفني.

توصيات الدراسة:

1- إصلاح النظام الضريبي بمصر حيث يعاني النظام الضريبي في مصر من مشاكل مزمنة فى ظل قوانين المنظمة ونظام تحصيل الضرائب، فبدون حل تلك المشاكل تظل أهداف وخطط دمج القطاع غير الرسمي لم تتحقق.

2- المتتبع للقرارات والإجراءات التي تتخذها وزارة المالية والتي تتمثل فى مصلحة الضرائب يجد أنه يوجد جهود حقيقية من أجل زيادة الحصيلة الضريبية فى مصر.

3- تشجيع البنوك لمنح القروض للمشاريع المدمجة: لابد أن تسعى الدولة إلى تشجيع المشاريع الصغيرة على الانضمام للقطاع الرسمي من خلال إعطاؤهم قروض ائتمانية ومزايا تمويلية، تلك المزايا تجعل العاملين بالقطاع غير الرسمي يعيدون حساباتهم للتأكد ان الانضمام للقطاع الرسمي له مزايا حقيقية وفى المقابل ستحصل الدولة على رسوم وضرائب سوف تساعدهم فى التمويل الذي يعد من أكبر العوائق التي تواجههم، ومن ثم ينخفض عجز الموازنة العامة.

4- الحفاظ على برامج تنظيمية وتشريعية تشمل الإصلاح مع تبسيط الإدارة الرسمية الخاصة بالأعمال التجارية وكذلك ترشيد تسجيل الأعمال التجارية.

5- تعزيز العمل على إصلاح القوانين التي قد تسهل من توظيف العمال عن طريقة عقود مرنة، التعامل مع القطاع غير الرسمي بمرونة خاصًة من ناحية الجهات الإدارية والرقابية التي تتعامل معه، مثل الضرائب والتأمينات وغيرها من الجهات التي تسبب هروب المتعاملين من القطاع الرسمي بسبب معاملاتها.
6- التشجيع على الانضمام إلى القطاع الرسمي عن طريق إعطاء قروض ائتمانية ومزايا تمويلية لكل من يسعى إلى العمل بشكل شرعي.
7- إعادة تشكيل وجهة نظر الحكومة في طريقة التعامل مع العاملين بأنشطة الاقتصاد غير الرسمي ومحاولة وضع استراتيجيات للتعاون معهم عن طريق منحهم حوافز وضمانات تتسم بالاستمرارية والاستقرار لإتمام عملية اندماجهم بالاقتصاد الرسمي.
8- العمل على تحديد الطريقة التي يتم من خلالها الاستفادة من ذلك القطاع عن طريق توفير الحكومة أماكن مرخصة لمدة زمنية معينة.

قائمة المراجع

1- Bojan Nastav, Small Businesses and the Shadow Economy, Faculty of Management Koper, University of Primorska, Slovenia, 2008.
2- Leondro Medina, Shadow Economies Around the World: What did we learn over the last 20 years?, IMF working paper, p: 17.
3- Rehab El-Gebaly, Informal Economy and Strategies of its Integration within The Formal Economy in light of the Requirements of Sustainable Development: an applied comparative study, Journal of Environmental Sciences, Volume 51, Issue 11, Faculty of Environmental Studies and Research, Ain Shams University, 2022.
4- Taha Kassem, Formalizing the informal economy: A required state regulatory and institutional approach: Egypt as a Case Study, International Journal of Humanities and social sciences, Vol. 4, Issue1, College of Management and Technology, Egypt, 2014.

5- Vulsat Us, Integrating the Informal Sector into the Formal Economy: Some Policy Implications, Central Bank of the Republic of Turkey, 2006.

6- أحمد سعيد كرم البكل، أثر الاقتصاد الغير الرسمي على عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2009-2019)، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، م3، ع1، 2023م، ص1386.

7- أحمد سعيد كرم البكل، أثر الاقتصاد غير الرسمي على عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2009-2019م)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الثالث، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة دمياط، 2022م.

8- الأمم المتحدة، القطاع غير الرسمي، متاح على https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A تاريخ الاطلاع 2024/1/11م.

9- أميرة شوقي، ما هي أهم جهود الدولة المصرية لدمج القطاع غير الرسمي، 2021م، متاح على https://synerjies.com/9، تاريخ الاطلاع 2024/1/11م.

10- انجى رؤوف عبد الفتاح، أثر دمج الاقتصاد غير الرسمي على الحصيلة الضريبية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، 2021م، متاح على https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary، تاريخ الاطلاع 2024/1/11م.

11- أنور محمود النقيب، القطاع غير الرسمي في مصر "الصناعة نموذجا"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2021م، متاح على https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/ ، تاريخ الاطلاع 2024/1/11م.

12- إيمان محمد خيري، متطلبات التحول الرقمي كآلية للحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي فى مصر، المجلد 37، العدد (3) ، 2022م، ص109.

13- بوزيد سفيان، التهرب الضريبي: مفهوم وقياس، مجلة المالية والأسواق، المجلد 1، العدد2، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2015م، ص ص 124-125.

14- جيهان سيد محمد مصطفى، دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2021م، ص 653.

15- حسام عبد العال شعبان، حتمية تهيئة النظام الضريبي لدعم الشمول المالي في مصر، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مصر، مج61، ع2، 2019م، ص1935.

16- حسين عبد المطلب الأسرج، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، 2010م.
17- حسين عبد المطلب الأسرج، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، 2010م، ص6.
18- علياء محمد عبد الجليل، الاقتصاد الخفي والتوظيف (حالة القطاع غير الرسمي في مصر)، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ع6، إصدار (2) ، جزء (3) ، دمنهور، 2021م، ص 1090.
19- عمرو عادلي، أساطير اقتصادية: دمج القطاع غير الرسمي، مركز مالكوم كير كارينغي للشرق الأوسط، 2014م، متاح على https://carnegie-mec.org/2014/6، تاريخ الاطلاع 2024/1/11م.
20- فخري الدين الفقي، الاقتصاد غير الرسمي: بين الدمج أو التكامل، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2021م، ص3.
21- المأمون علي عبد المطلب جبر، الاقتصاد الغير رسمي في مصر: نموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، المجلة العلمية لكليات التجارة، العدد الثالث عشر، 2015م، ص549.
22- محمد أحمد عباس، الاقتصاد غير الرسمي في مصر: المشكلات والحلول، المعهد المصري للدراسات، أوراق سياسية، 2019م، متاح على https://www.academia.edu/43756263/، تاريخ الاطلاع 2024/1/11م.
23- محمد ذكي، التهرب الضريبي: كيفية قياسه وسُبل مكافحته، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، 2021م، متاح على https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/4817، تاريخ الاطلاع 2024/1/11م.
24- محمود عبد الحافظ محمد، الاقتصاد غير الرسمي في مصر الواقع وأهمية إدماج أنشطته المشروعة في النشاط الرسمي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 4، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2014م.
25- مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار، الاقتصاد غير الرسمي، آفاق اقتصادية معاصرة، العدد(9)، 2021م، ص17-39.
26- هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2019م، ص159.

27- هدى الأمير محمد محمد درويش، دور الممارسات والأفكار التخطيطية الحديثة في دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي في مصر، المجلة الدولية للتنمية، المجلد الثامن، العدد الأول، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، 2019م.
28- هدى الأمير محمد، دور الممارسات والأفكار التخطيطية الحديثة في دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي في مصر، المجلة الدولية للتنمية، المجلد الثامن، العدد الأول، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، 2019م، ص178.
29- وائل رأفت، دراسة دور دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، المجلد 11، العدد4، 2020م، ص161.
30- وحيون كمال، أهم طرق قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22، الجزائر، 2020م، ص162.